



عبد الحسين شعبان

بيروت

شهد العالم العربي مؤخرأ حركة احتجاج واسعة سلمية ومدنية من حيث التوجه والأهداف والممارسة، وبعينأ حاولت جهات مختلفة جرأها إلى العنف، وظلت متمسكة بسلميتها التي هي أساس شرعيها، وهكذا تمكنت من الإطاحة بالرئيس السوداني عمر حسن البشير واضطر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الإقلاع عن الترشح لدورة خامسة كما استجاب لها رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري بتقديم استقالته، وأجبرت حكومة عادل عبد المهدي على تقديم استقالتهأ.

وفي كل التجارب التاريخية فإن حركات التغيير تفجر

معها جميع التناقضات الإيجابية والسلبية، سواء أحدثت التغيير المنشود أم لم تحدثه ، الأمر الذي يثير صراعات جديدة في المستقبل، علما بأن التغييرات لا تحقق دفعة واحدة ولا تأتي ناجزة أو كاملة أو نهائية، بل متدرجة وتراكمية، وستواجهها عند كل منعطف تدافعا ومطاوله بين من يريد إبقاء القديم على قدمه، وبين قوى التغيير ذاتها التي سينفجر الصراع داخلها أيضا، ويحكم تعارض المصالح ومحاولة كل فريق الاستحواذ على أكبر قدر من النفوذ والامتيازات الهيمية.

و دون نقاؤل مفرط أو تشاؤم محبط، لا بد من الإشارة إلى

قفس الدجاج والقوة الناعمة

ضرورية لاندلاعها، وباستعادة مفهوم الانتفاضة في " الأدب الماركسي"، فهي ظاهرة خصوصية في كل مجتمع مع ما يمكن أن تفعله القوانين العامة، إذ لا توجد صيغة جاهزة يمكن اقتباسها أو تقليدها أو نسخها، لأنها تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف درجة تطوره التاريخي بطبقاته وأديانه وقومياته ولغاته وهوياته الثقافية المتعددة ، وإن كانت ثمة سمات عامة ومشتركة بينها، تلك التي تجلت في حركة الاحتجاج الأخيرة من أن غالبية قياداتها" والمشاركين فيها هم من الشباب المتأثر بالعملة حيث ادى الإعلام والحداثة دورهما في تفجير طاقاته، ولأسيما مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن أبرز شعاراتها انصب على الكرامة وتحسين الأوضاع المعيشية ومحاربة الفساد، وإن عمقها الحقيقي هو الطبقة الوسطى.

لقد احتار البعض في تفسير انطلاق حركة الاحتجاج وبهذا الحجم والشساعة والامتداد، فلم تسعفه الدعوى الأيديولوجية من عدم وجود حامل اجتماعي أو قيادة معلومة للحركة محاولا قياسها بمسطرة قديمة، لم تعد تصلح لعصر العمولة، واستسهل البعض الآخر اتهامها بالخضوع لتعليمات

قوى مريبة وتدخلات خارجية، وهي موجودة بالفعل، بل وحاضرة عند كل متغير، نستطيع أن نحشر نفسها فيه سريعا، لكن هؤلاء ينسون أو يتناسون الشعور بالتمييز وغياب المواطنة المتساوية وازدراء الكرامة الإنسسانية التي ظلت السلطات تمارسه لسنوات بحق الحكوميين.

خصائص مشتركة

وثمة خصائص مشتركة في حركة الاحتجاج الجديدة، وهي علنيتها وعمومية شعاراتها وتشبثها بهويتها الوطنية واستخدامها لشبكة التواصل الاجتماعي، فلم يكن لها "عرب واحد" أو "أب قائد" أو "زعيم ملهم"، ولا حتى وجود "حزب ثوري" يقودها، وليس هناك نظرية ثورية" كمرشد للعمل كما يقال عادة بالنسبة للثورات، فقد رفضت الشباب والشبان "قفس الدجاج" الذي وضعا فيه لسنوات تحت تأثير تخذيرات الأيديولوجيا الغيبية وغير الغيبية وادعاء امتلاك الحقيقة والزعم بالأفضلية وتقديم ذريعة الأمن على الكرامة، وكل هذه العوامل قادت إلى نضوج "اللحظة الثورية" بارتفاع نبض الوعي الوطني والقفلة الإنسانية والتشبث بفكرة المواطنة، مع ميزة مذهلة على قدرة الشباب والشبان على

التمسك بسلمية الحركة ولا عنفيتها بصورة واقعية فائقة، بحيث أصبحت حركة احتجاجهم "قوة ناعمة" حيازة وعقلانية حتى وإن كانت تذكر بعصر المدخن إبان الثورة الصناعية.

لعل قول غرامشي "القديم يحضر والجديد لم يولد بعد" ، هو ما ينطبق على تجارب التغيير جميعها تلك التي عانت وتعاثي طول الانتظار وعسر الولادة وأحيانا عدم اكتمال المولود بسبب ثقل الماضي وامتداداته وتأثيرات القوى المخلوعة أو التي يراد خلعها، لكن التغيير إذا ما بدأ فلا يمكن وقف قطاره حتى وإن انحرف أو تعثر أو تاخر، أو تكا بفعل القوى المضادة، وهو ما توضحه التجربة التاريخية بحكم وجود بيئة مشجعة له داخليا وخارجيا، فضلا عن مشاركة وازنة من المرأة ودور متميز لمؤسسات المجتمع المدني والتساوق مع روح العصر، وحتى لو كان الطريق وعرا ومنعرجاته كثيرة، فإن بقاء الأوضاع على ما هي عليه أصبح مستحبالا مثلما هي العودة إلى الماضي، والأمر له علاقة بإحياء الهوية الثقافية والعرفية لدى المحتجين الذين شعارهم بشكل عام " نريد وطنأ".

□ باحث ومفكر عربي



دريد الشاكر العنزي

بغداد

من محسوية ومنسوية وحصاصة وما جرت الى ذلك من هشاشة وفساد ..
...عندما تكون المؤسسة الحكومية بهذا الوسط فليس من السهل ان نلاحظ تطور على السياسات الادارية والمالية لها وبالخصوص فنية، وخصوصية هذه المؤسسة موضوع البحث..
قلما تجد القيادة للقطاع بشكل ايجابي وخلق وتحول إلى تسخير اعمال او يتردى جزء منها وتبقى هيكل أوهياكل مع تدني نسبة المشاركة لها في أي عملية تنمية دعما للقطاع أو جزء منه، وحتى دعم للبرنامج الحكومي.. وخطئه التي هي غير مستقرة بالأساس .

قطاع التأمين

قطاع التأمين في دول العالم...العب ولا زال يلعب قطاع التأمين دور بالغ الأهمية في اقتصاديات العالم المتقدم والنائش وصلت إلى توظيف المليارات في دول العالم...بل الشمولية والتوزيع العادل بين الشركات وتنمية القطاع محليا وعالميا. وننسخ مقالنا ادناه ومقترحنا لتنمية القطاع والمحرر سابقا

والنحركات التي ربما تقع وإن وقعت فهي على شكل مفردات، على الأغلب، والحماية هذه أدت إلى تراكم رأس المال لدى الشركات بمختلف إختصاصات التأمين..والحقيقة الواضحة هي أن الدولة هي المعنية بهذا القطاع وبالأخص في البلدان ذات الاقتصاديات الناشئة .
ومنها العراق .

من هنا نلاحظ أن إهتمام الجهات الرسمية العراقية تجاهل القطاع بشكل مقصود أوغير مقصود ولعدم فهم دور هذا القطاع .

لقد أعطت أغلب الحكومات دورأ أكبر للمصارف الحكومية والأهلية في مختلف المجالات وكذلك الحكومات العراقية المتعاقبة ولم تعط لسبب التأمين هذا الدور لأي سبب كان .

وهو ان تقوم احدى شركات التأمين الحكومية بدور راعية لمصالح القطاع بشكل عام ..وتقسيم الحصص من الاحالات الكلية للتأمينات العامة السيارات..الأشخاص وتوزيع المهام في مختلف المجالات العامة ويبقى النشاط الفردي قائم للشركات وبشكل تشرف عليه جهة تامينية متفق عليها وفي الحقيقة هو خلل في عملية الإدارة الاقتصادية الكلية للبلد وخلل في حلقة مهمة من حلقات الديمومة الاقتصادية..وخلل في إيجاد دور للتأمين في السياسة والتمويلية والمشاركة.

بمشاركة...بخلاف ما تعامل به البنوك من عملية اقراض..مجحفة في أغلب الاحيان..تتولى شركات التأمين مبدء المشاركة مع القطاع الخاص ؟

نحن لدينا مختلف التسميات من البنوك لكن ليس هناك بنك أو مصرف لوغني ولم نسمع او نقرأ ان في النية تاسيسه لا من قبل القطاع الحكومي ولا التأمين الاكثالف شركات القطاع الخاص والأهلية وبمشاركة القطاع الخاص .
ويمكن نحن نحملها (شركات التأمين) ما لإطاقة لها به فهي شركة حكومية وأهلية 33 الحكومية شغالة بقرارات وخالية من النشاطات والأهلية بعضها شغالة بنشاطات وقليلة القرارات المدعومة .
...من هنا نقترح ان تقوم إحدى الشركات الحكومية بدور البنك المركزي تجاه المصارف الأخرى .

أي تتولى هذه الشركة تهئية وتسيير الأعمال إلى ان تقف الشركات الخاصة على بداية الطريق .

وتقوم بتوزيع المهام والمصالح على الشركات الأهلية، وتلعب دور اساسي في تاسيس مصرف التأمين ((المساهم العام...الحكومة، المصارف، الشركات،الأشخاص...إلخ...))

وتستحصل قرارات رسمية ملزمة من موضوع التأمين الإجباري على السيارات والمكائن والمعدات...الخ، وتوزع التزاماتها على الشركات .

كذلك التأمين الإلزامي أو الإجباري على تأمين البضاعة الواردة للعراق داخليا الذي نفتقده كليا ما عدى بعض التأمينات للشركات الأجنبية .
وخلق تأمين على الراتب الذي يدفع فيما بعد للمتقاعد من موظفي الدولة أو العمال وفي

القطاعين الخاص والعام (وفي النهاية هدية نهاية الخدمة) توفير بصيغة أفضل للشخص...تؤدي العملية إلى تراكم رأس مال بدون مخاطر، وهي عملية إيجابى .
وما هو الضير اذا كان نوع من انواع التأمين ..على المستقبل .لأي شخص يرغب ان يودع مبلغ لغرض استغلاله مستقبلا وتراكمه على ان تدفع عمولة أكثر من المصارف وتكون ربحية .
لانها وديعة ثابتة طويلة الامد..وفائدة مركبة .

تأمين مالي

وهل هناك ضير اذا تم التأمين المالي على الأطفال من عمر سنة الى ان ينهي الجامعة، او حسب الرغبة،تأمين مالي لتوفير مبلغ حين التخرج له لاي مشروع وتعهده الجهة بتقديم دراسات جدوى اقتصادية عن العديد من المشاريع للمدخر المؤمن مجانية...وتكون له داعمة ماديا وفنيا الى حد عام.
اجابية المشاركة،وهل سيرك التأمين عندما يعمل بل القطاع الخاص او العام بل سيستمر عليه ومن عمر سنة الى الستين او اكثر وحتى من يرغب أن يخلق له دخل في نهاية مدة معينة بعيدا عن شروط التأمين وربحية أعلى من الفوائد المدفوعة من قبل المصارف...كوديعة ثابتة مدة طويلة...وما هو الضير اذا شاركت شركات التأمين مع مصرف التأمين والقطاع الخاص بمشروع موحد لقطاع موحد أو إنتاج بضاعة واحدة، تسد حاجة السوق المحلية وإحتكارية إتاجية لها، أكيد تدرس كل مدخلاتها، لا كما تعتذر وتتعثر الفروض الحالية، وحتى لوشاركت الدولة ...

مع إننا لانريد التخصص بالنسبة للشركات ولكل شركة إختصاص، لكن للضرورة احكام ...نحن مع تخصص تأمين الإستيرادات والتصدير الإحتاجي بشكل خاص،ولنا مقترح بإنشاء مصرف دعم الإستيرادات والتصدير.
لانريد ان ندخل سوق الاسهم والسندات لأنها غير معقولة ولها خصوصية خاصة، لاننا لانريد الإعتماد على الضعيف لشركات مشروعا .
وأن تكون لشركات إعادة التأمين داخلية ومتبادلة بين الشركات والجهات الراغبة في الملزمة ويدخل في كل حلقة مصرف التأمين (وما هو

الضرر اذا دخل، مصرف أو مصارف، أخرى اهلية لتغطية الإلتزامات المالية العالية، الموقف المالي بالية ميسرة لحماية الشركات والمشاريع، لا كما يفتقر القطاع الخاص من إشكالات القروض وبالتالي تفشل سياسة القروض وتبدأ الإلتزامات بينه وبين المصارف.
مع إتخاذ موقف قوي جداً من تعديل قانون برابمر سيئ الصيت والذي هو في حقيقةه نسخة من القانون الأردني للتأمين، وعليه الكثير من الملاحظات، ليس موضوعأ .
لم ندخل في موضوعة التفاصيل، من تاريخ وإشكالات وواجبات وتأثيرات وتعقيدات وهيكلية الشركات المؤسسة، فقد كتب الكثير عنها ومنها على الشركات ومنها على الحكومات ومنها ولها ...نؤكّد على وجوب تشكيل لجنة من الاقتصاديين المهتمين ومن خبراء التأمين، لأهمية الموضوع وتحديد هوية الشركات وإتخاذها.
وهل هو صناعة التأمين أم تجارة التأمين أم محسوب على المصارف، أم صيغة مستقلة، أم تحمل شركة التأمين غرف التجارة أم إتحاد الصناعات أم إتحاد المصارف الهدف الحصول على إمتيازات إضافية من القطاع التي تنتهي إليه إضافة لخصوصية إمتيازاتها.
إن مقترحاتنا تصب في تقوية العملية الأكثر قبول في العالم لأي بناء إقتصادي وتكون اجابية بشكل كبير للمستثمر الأجنبي وحتى العراقي .
أسباب كثيرة ومنها، تعجز الحكومة من تقديم تعهد بضمان سيادي، ولا نرغب بالدخول بالتفاصيل وأسباب العجز .

لكن نظام التأمين يقوي المتكمن ماديا وقانونيا يمكن أن يحل محل الضمان السيادي ولكل حالة خصوصيتها، المهم الموافقة على مبدأ .
وإن كبير المشروع فيكون ائتلاف شركات التأمين ومصرف التأمين مع مصارف أخرى .
نعتقد إن هذه المقترحات تقوية وتقوية لقطاع التأمين في العراق ولينفذ دوره في العملية الاقتصادية في العراق .
وليس لدينا رغبة في إثارة الإتهامات صحبحة كانت أم غير ذلك على هذا أو ذاك .

لا عزاء في الديمقراطيات

محمد صالح البدرواني

البصرة

في أحاديثنا عن الديمقراطية نأتي بأمثال من ديمقراطيات عريقة او منضبطة اركانها وجهاتها الساندة وفق قانون انتقل وتغير وتطور وفق تطور المجتمع، بل الديمقراطية نفسها ضمن هذا المحتوى القانوني كإسناد منظومة ما ديمقراطية عريقة كالبريطانية او ديمقراطية في أصل التكوين كالولايات المتحدة الامريكية المبينة على حاجة النظام ذاته لها، اما الالية الديمقراطية فهي تستخدم من النظم المختلفة والمتنوعة لكسب الشرعية.

نحن لا نتحدث عن الديمقراطية كقيمة منقولة بنظرة إيجابية عن أئينا حيث نشأت ولا في فلسفة افلاطون التي لم تك خيار إيجابي لكنها تعرف الديمقراطية على حقيقتها بانها تجلب الغوغاء وليس النخبة في مجتمع غير ناضج؛ وليس نموذج قائم مر عليه قرون ونريد ان نطبقه نقلا على واقع دول تربت وتطبعت بالنظم المستبدة الاغية للراي والراي الاخر تماما، ولا نربطها بقيم المجتمع نفسه وبالتالي نحن نلتصق صورة جميلة على جدار خربة يستخدمها البعض لغشاء، حاجاته البشرية ويتبول السكارى على جدرانها وحتما سيكون جدار تلك الصورة أحد الجدران التي تتعرض لثل هذا الاعتداء.

مؤهل كبنية

في مجتمع يحلم بالنموذج لكنه ليس مؤهلا كبنية، يستعد الأشخاص القادرين على النهضة به ويصل الى السلطة فيه أناس من نوع واحد هم من ذوي القدرات القادرة على الوصول للسلطة الماهرة غالبا الطامحة للسلطة والبيزات المادية دون ان تكون مؤهلة للممارسة الديمقراطية او تطوير المجتمع فهي ليست بالنسبة له كخدمة عامة الا كلمات وإعلان وجمل تستدرج الناخب للتصويت للشخص او القائمة التي قد لا يعرف شخص مقرب من قياداتها رغم وجوده في البرلمان لعدة دورات، فلا ابداع ولا جدية ولا برنامج او حلم يباثر مما هو فيه للشخص، او ما يربح من الميزات في القدرة على عقد الصفقات.
لا ينبغي يا صديقي ان نأمل من مجتمع متخلف ان ينتج برناما نزيها او حكومة واعدة تطوره، سبتردد المثقف الذي يحس بعظم المسؤولية امام تجربة جديدة عليه ويتقدم المغامر الذي يملك القدرة على المناورة وعرض الذات للسلطة التي غالبا ما يجتهدا لنفسه، او مصالح مشروملة عليه، فالدولة تتحول الى سلطة من خلال انتقال هؤلاء للجهاز التنفيذي فيبدؤون التعلقل هم ومن برعاهم ويحيمهم الى الجهاز التنفيذي وسلمه ببيع المناصب فنتحول الى اقطاعات يؤخذ ريعها مقابل ثمن مقطوع ليجري حلب آخر فطرة ممكنة من وارداتها وتخصيصاتها، ناهيك عن كم الهمم الذي يسببه هذا من خلال الاقطاعي الذي يجند من يعينه من هذا متغاضيا عن فسادهم وطاردا للمصلحين او الناس الهينة النظيفة.

يشككي الناس الفساد، السؤال ومن يتوقع غير الفساد في مثل هذا النظام؟ ربما اختيار الناس لإدارة البلد سيكون أفضل فلا شيء يشير الى ان الناس التي تختار ستكون غير كئي، لكن هذا سيجعل النظام ليس ديمقراطيا ولا بضمة او خيار او تطور للحياة الديمقراطية ممكن ان يحصل به .

فاعتماد ديمقراطية مستستخنة عن تجارب ناضجة ليست حلا لأنها ستمتكن الاستبداد والجهل وتجدد له وتعمقه فهو تخلف واستبداد صار شرعيا من خلال شرعية النظام الديمقراطي... اما ان نتوقع مدينة وتكنولوجيا كما في الدول الديمقراطية فهذا نون من الغباء والاسترسال فيه، فانت لن تقع أحد بان العلم نور والجهل ظلام ويرى من تقنعه الجاهل مسيطر على المال والجاه ويفرض خلفه على المجتمع؛ ومن هذا السياق الكثير من الإمثال حاضرة في مجتمعنا المقلد والذي لا يبدع بوضع نظام ينهض به.

فاين العيب؟

الحقيقة ان العيب في الفهم لكل شيء وتشويش كل شيء، فلو فهمنا الديمقراطية لا شوهنا النظام المدني بل ابدعنا منهجا مستنبطا منها، فلو فهمنا الإسلام لا شوهناها وبرز فهم يزيد به الاعرابيين وتعلقت قيمه وشرعيته بإدخال سلطة الغرائز وتنحية العقلانية كما يفعل ارباعياوا الغرب والشرق في التعبير عن شذوذهم .

ما الحل؟

إذا كان لا بد من تأهيل المجتمع لتحمسن خياراته، بل تمكينه من الخيار، وتنضيب موارد الفساد فلا بد ان تكون عملية الانتقال الديمقراطي فيها أمور مهمة

– التدرج وفق نظام مدروس

– الثاني: التطور المدني، والقيمي الحضاري.

– الثالث: الاستقرار المجتمعي

وهذه جميعا غير ان تلخص بالنالي
أولا– الفاع، المعكبات والميزات والبهرجة وتحديد المهام للبرلمان، لتتقبة المنظمة من الطامعين.

ثانيا– التثقيف وانشاء منظمات واعلام واضح الهدف والخطه .
بالنسبة للمجتمع، فشلا مع مصرر ممكن استخدام الكتاب والتلفزة، ومخيمات التثقيف، في العراق غالبا يكون المرئي والمسموع أكثر فاعلية للتأثير في الراي العام وتوجيهاته.... وهكذا
ثالثا– انشاء حكومات فاعلة في إدارة الحياة الاقتصادية .
والاجتماعية وبرامج التنمية والتطوير ضمن واجبات الدولة المعروفة
أولا– الطاقة والخدمات (ماء وكهرباء، ووقود مثلا) والطرق والجسور والطرق الخارجية، والأبداع في تطويرها

ثانيا – العمل والتوظيف ومنها استخدام العقود والاستثمارات لإيجاد فرص العمل للمواطنين.

ثالثا– الرعاية الاجتماعية.... اعداد نظام تقاعد مشرف للموظفين في القطاعات كافة، واموال مساعدة لمن يصلون عمرا معينا في القطاع غير الموظف واصحاب الاعمال المتفردة الخاصة خصوصا عندما يعجزون عن الاستمرار كالعاملين بما يحتاج طاقة بدنية كالعاملين والنجارين وسواق التكيسي مثلا، وهؤلاء تشخص حالاتهم وحاجاتهم من خلال النقابات وتدرس من جهات مختصة في وزارة العمل والمالية، تفاصيل كثيرة ممكن ان تجعل الدولة قوية وتسهل الحياة للمواطنين باستخدام التقنية.

رابعا– التعليم والمدارس المتطورة عدة وعديد وبرامج تطوير المعلمين والابنية والعدد المدرسيةوالكثير وما مع معلوم كالتامة المدارس والجامعات مع شببهاتها في الدول المتقدمة في هذا المجال خامسا– الصحة وانشاء المستشفيات وتطوير البحوث وتوأمة المستشفيات مع شببهاتها في الدول المتقدمة في المجال.

ماهي الية محتملة لإحداث التطور الديمقراطي والممارسة لها بشكل ينتقل بها نحو الأفضل في مجتمع مهما اتخب فسيبعد نفس المناهج التي يراها مسبقا انها فاسدة من خلال ضعف ثقافته بالممارسة الديمقراطية والقوانين التي تجعل الافضلية والهيمية لا حزاب او كتل او عوائل او واجهات نفوذ.

الإدارة الحكومية

علينا إيجاد تشريعات تحدد المهام للسلطات الثلاث بحيث لا يحصل تداخل فيها، ومنها ان يكون اختيار الرئاسات عن طريق الانتخاب المباشر او على الأقل رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء واختيار الوزراء من ذوي الخبرة والممارسة لان الحكومة تعنى بجهة الناس، وهذا سيجلب الاستقرار الضروري لأي تطور مدني، وتنوع التطلعات الإيجابية في الحياة، ونشر القيم التي ترتقي بروح التكافل والتضامن المجتمعي ومن غير المجتمع القرطاني لكيلا يحصل ازدواج وتنافس معيق على المدى الطويل.العمل المؤسساتي مهم، والسياسة لا بد لها من مخرجات تيسر عن كفاة منظومة الدولة والا فيبعد النظر في النظام كونه لا يتناسب بوضعه الحالي الامة، معيار النجاح هو إضافة شيء للجهد البشري وليس تقصص المظهر الديمقراطي.